مدير الإدارة العامة للانتخابات: انتهينا من التجهيزات الخاصة بالاستفتاء

32 ألف إخواني يراقبون الاستفتاء على الدستور بتصريح رسمي

مسيرة في وسط القاهرة تتجه الى مقر الحكومة منذ أيام لإحياء الذكرى الثانية لضحايا اشتباكات مجلس الوزراء مع قوات الأمن (ا.ف.ب)

القاهرة ـ وكالات: بدأت اللجنة العليا للانتخابات بمصر مراجعة الموافقات التي حصلت عليها منظمات أهلية وجمعيات حقوقية لمراقبة عملية الاستفتاء على الدستور بعد اكتشاف حصول 17 منظمة وجمعية أهلية تنتمي لجماعة الإخوان على تصاريح بالمراقبة.

وكان حافظ أبوسعدة، رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، قد كشف عن حصول 32 ألف مراقب ينتمون بشكل أو بآخر لجمعيات أهلية تابعة للإخوان على تصاريح لمراقبة عملية الاستفتاء على الدستور المقرر له يومي 14 و15 يناير المقبل.

وقال د.عبدالغفار شكر، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، لـ «العربية نت»: «إن سبب هذا الخطأ الذي وقعت فيه اللجنة العليا للانتخابات بشأن السماح لمنتمين للإخوان بمراقبة الاستفتاء يرجع إلى أن اللجنة العليا كانت قد أعلنت أنه بشأن مراقبة منظمات المجتمع المدني، فقد قررت التصريح للمنظمات والجمعيات الأهلية التي حصلت على تصاريح من العام الماضي لمراقبة الاستحقاقات الانتخابية خلال العام الماضي، وبالطبع كانت تصاريح المراقبة تخرج من المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي كان يسيطر عليه الإخوان وقتها، وبالتالي فإن الموافقات التي اعتمدتها اللجنة العليا ضمت 17 منظمة حقوقية يراقب من خلالها 32 ألف مراقب وهي منظمات تنتمي لجماعة الإخوان».

وأكد د.عبدالغفار شكر أن «اللجنة العليا للانتخابات خاطبت وزارة التضامن لفرز هذه الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تنتمي للإخوان وحصلت على موافقات لإلغائها وذلك تطبيقا لحكم القضاء بحظر جمعية الإخوان المسلمين وما يتفرع

تجهيز 11 ألف مركز ومقر.. وتزويد جميع مديريات الأمن بالمستلزمات اللازمة من صناديق وأحبار وسواتر وأقلام

عنها، فالمسألة لابد أن تأخذ الشكل القانوني للاستبعاد من المراقبة على استفتاء الدستور وليس لمجرد أنها جمعيات تنتمي للإخوان». من جانبه، أكد اللواء سيد ماهر مدير الإدارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية الانتهاء من تجهيز جميع أوجه الدعم اللوجستي لعملية الاستفتاء على الدستور، والتي ستتم وفقا لدعوة المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية يومي 14 و15 يناير المقبلين.

وأضاف مدير الإدارة العامة للانتخابات أنه سيتم لأول مرة خلال عملية الاستفتاء على الدستور استخدام أحبار فوسفورية مصرية الصناعة، مشيرا الى أنه تم التعاقد مع مصلحة الكيمياء لانتاج الحبر، مؤكدا أنه مطابق لجميع المواصفات والشروط العالمية وملائم للصحة العامة، وذلك في إطار توفير النفقات نظرا لأن الحبر الفوسفوري المستورد عالي التكلفة.

وحول تجهيز المراكز والمقرات الانتخابية، أوضح اللواء ماهر أن تجهيز المراكز والمقار الانتخابية مسند لمديريات الأمن في المحافظات والأقاليم، بينما تقوم الشرطة بمشاركة القوات المسلحة بمعاينة تلك المراكز خلال هذه الأيام، سواء معاينة إنشائية أو تأمينية وأمنية، مشيرا الى أن معاينة تلك المراكز والمقار التي يبلغ عددها نحو 11 ألفا قد أوشكت على الانتهاء، لافتا في الوقت نفسه الى أنه تم تزويد جميع مديريات الأمن على مستوى الجمهورية بالمستلزمات اللازمة لعملية الاستفتاء على الدستور من صناديق واحبار وسواتر واقلام، نظرا لكون مديريات أمن مكلفة قانونا بتوزيعها على اللجان الانتخابية بعد الانتهاء من إعداد كشوف المراكز الانتخابية وتقدير احتياجاتها من صناديق واحبار ومستلزمات مكتبية، فضلا عن امتلاك الادارة العامة للانتخابات لمخزون استراتيجي وكاف من الصناديق داخل مخازن خاصة مركزية، ليتم الدفع بها إلى المراكز الانتخابية إذا اقتضت الحاجة.

وحول من يحق لهم التصويت في الاستفتاء، أكد اللواء سيد ماهر مدير الإدارة العامة للانتخابات أن كل من بلغ سن 18 سنة وحصل على مستخرج رسمي «بطاقة رقم قومي» يحق له التصويت في عملية الاستفتاء على الدستور، مؤكدا أن وزارة الداخلية ليست لها علاقة من قريب أو من بعيد بقاعدة البيانات، سوى إمداد وزارة التنمية الإدارية بكشوف غير المسموح لهم بالتصويت من أعضاء هيئة الشرطة طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية، وكذلك تقدم مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية الممنوعين من التصويت ممن لم يبلغ على تجنسهم 5 سنوات، وكذلك القوات المسلحة تمد وزارة التنمية الإدارية بكشوف أعضاء هيئة القوات المسلحة المعفيين من التصويت في عمليات الانتخابات والاستفتاءات، طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية.

إحالة مرسي وبديع والشاطر والكتاتني لـ«الجنايات» لاتهامهم بالتخابر والإرهاب

القاهرة أ.ش.أ: أمر المستشار هشام بركات النائب العام بإحالة محمد مرسي رئيس الجمهورية السابق وعضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، ومحمد بديع المرشد العام للجماعة، ونائبيه خيرت الشاطر ومحمود عزت، ومحمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب السابق، وكذلك محمد البلتاجي وعصام العريان وسعد الحسيني أعضاء مكتب الإرشاد،

ومحمد رفاعة الطهطاوي الرئيس السابق لديوان رئاسة الجمهورية ونائبه أسعد الشيخة، وأحمد عبدالعاطي مدير مكتب الرئيس السابق وعضو التنظيم الدولي للإخوان، و25 متهما آخرين من قيادات الجماعة وأعضاء التنظيم الدولي للإخوان، إلى محكمة الجنايات، لارتكابهم جرائم التخابر مع منظمات أجنبية خارج البلاد.

وأسندت النيابة العامة إلى المتهمين تهم التخابر مع منظمات اجنبية خارج البلاد، بغية ارتكاب أعمال إرهابية داخل البلاد، وإفشاء أسرار الدفاع عن البلاد لدولة أجنبية ومن يعملون لمصلحتها، وتمويل الإرهاب، والتدريب العسكري لتحقيق أغراض التنظيم الدولي للإخوان، وارتكاب أفعال تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها.

وكشفت تحقيقات النيابة العامة أن التنظيم الدولي للإخوان قام بتنفيذ أعمال عنف إرهابية داخل مصر، بغية إشاعة الفوضى العارمة بها، وأعد مخططا إرهابيا كان من ضمن بنوده تحالف قيادات جماعة الإخوان المسلمين بمصر مع بعض المنظمات الأجنبية، وهي حركة المقاومة الإسلامية «حماس» الذراع العسكرية للتنظيم الدولي للإخوان، وحزب الله اللبناني وثيق الصلة بالحرس الثوري الإيراني، وتنظيمات أخرى داخل وخارج البلاد، تعتنق الأفكار التكفيرية المتطرفة، وتقوم بتهريب السلاح من جهة الحدود الغربية عبر الدروب الصحراوية.

كما كشفت التحقيقات عن وجود تدبير لوسائل تسلل لعناصر من جماعة الإخوان إلى قطاع غزة عبر الأنفاق السرية، وذلك بمساعدة عناصر من حركة حماس لتلقي التدريب العسكري وفنون القتال واستخدام السلاح على يد عناصر من حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني، ثم إعادة تلك العناصر بالإضافة إلى آخرين ينتمون إلى تلك التنظيمات إلى داخل البلاد.

وأظهرت التحقيقات أن المتهمين اتحدوا مع عناصر أخرى تابعة للجماعات التكفيرية المتواجدة بسيناء، لتنفيذ ما تم التدريب عليه، وتأهيل عناصر أخرى من الجماعة إعلاميا بتلقي دورات خارج البلاد في كيفية إطلاق الشائعات وتوجيه الرأي العام لخدمة أغراض التنظيم الدولي للإخوان، وفتح قنوات اتصال مع الغرب عن طريق دولتي قطر وتركيا.

كما أوضحت التحقيقات أن التنظيم الدولي وبعض البلاد الأجنبية دعموا قيادات جماعة الإخوان بمصر، بتحويل الأموال اللازمة لهم لتنفيذ المخطط الإجرامي وخلق الفوضى بالبلاد، حيث بدأ ذلك المخطط عام 2005 واستكملت حلقاته إبان ثورة يناير 2011 لاستغلال الأحداث الجارية بالبلاد، إذ تم الاعتداء بالأسلحة النارية على قوات الأمن والمواطنين في أنحاء متفرقة إمعانا في تكريس حالة الفوضى، وإضرارا بالأمن القومي المصري.

سويسرا تقرر مد فترة تجميد أموال رموز نظام مبارك وبن علي لثلاثة أعوام إضافية

برن ـ أ ش أ: قررت الحكومة السويسرية أمس تمديد تجميد أموال الرئيسين المخلوعين التونسي زين العابدين بن علي وحسني مبارك لثلاثة أعوام إضافية.

وقالت وزارة الخارجية السويسرية ـ في بيان لها ـ إن الأصول الموجودة في سويسرا لاثنين من الرؤساء السابقين وحاشيتهم من السياسيين المعروفين سيتواصل تجميدها لثلاث سنوات أخرى.

وأوضح البيان أن «هذا القرار يهدف إلى منح المزيد من الوقت للتحقيقات الجارية حاليا في تونس ومصر حول مصدر هذه الأموال، ويأخذ بعين الاعتبار التغييرات الجارية في هذين البلدين».

وكانت الحكومة السويسرية قد أمرت في مطلع عام 2011 بتجميد أرصدة تعود إلى الرئيس التونسي السابق وأرصدة الرئيس المصري المخلوع مبارك، بالإضافة إلى أرصدة الأشخاص من الحاشية التي كانت تحيط بهذين الشخصين. ويهدف هذا الإجراء على وجه الخصوص إلى منع إخفاء هذه الأصول التي يزعم بأنه تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية.

يذكر أن النائب العام الفيدرالي ميخائيل لوبر كان قد أكد خلال لقائه مع نظيره المصري المستشار هشام بركات أول من أمس في القاهرة استعداد سلطات بلاده للتعاون بشكل كامل وجاد مع نظيرتها المصرية لاسترداد أرصدة رموز نظام مبارك المجمدة في البنوك السويسرية، مشيرا إلى أنه تحدث بشكل بناء مع النائب العام المصري وتم الاتفاق على المضي قدما في تحسين أوجه التعاون القضائي بين الدولتين فيما يتعلق بتبادل المعلومات القانونية.

وأوضح النائب العام السويسري أنه تم الاتفاق مع النائب العام المصري على تبادل المعلومات القضائية بين الجانبين على أن يقوم الجانب المصري بإصدار أحكام قضائية تثبت خروج أرصدة رموز نظام مبارك بصورة غير شرعية، موضحا أنه في نهاية يناير المقبل سيتم اتخاذ قرار بشأن استئناف التعاون القضائي بين البلدين بعد أن علقه القضاء السويسري في ديسمبر الماضي حتى تستقر الأوضاع في مصر.

أكدت أنه لايزال يعمل في مكتبه انتظارا لبت رئاسة الجمهورية في طلبه

مصادر لـ«الأنباء»: رئيس هيئة الاستعلامات يعتذر عن منصبه بسبب الخطأ في الصورة الترويجية للدستور

أحمد صبري والوكالات

أعلن السفير أمجد عبدالغفار، في بيان له امس، اعتذاره رسميا عن الاستمرار في منصبه كرئيس لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات، فيما أكدت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن اعتذار السفير أمجد عبدالغفار عن الاستمرار في منصبه كرئيس لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستعلامات جاء بسبب الخطأ الذي ورد بالخلفية التي ظهرت في المؤتمر الصحافي للسيد عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين وأعضاء اللجنة للتعريف بمشروع الدستور الجديد، وهو ما يعتبر تصرفا مسؤولا من السفير الذي رفض أن يحمل المسؤولية لأحد من أفراد الهيئة وتحملها كاملة. وكان السفير أمجد عبدالغفار قد قال في بيان له امس: «تقدمت للسيد رئيس الجمهورية باعتذار عن الاستمرار في منصبي كرئيس للهيئة العامة للاستعلامات، وأود هنا أن أتقدم بشكري وتقديري للزميلات والزملاء العاملين بالهيئة، على ما بذلوه من جهد وتعاون إيجابي وبناء إبان تولي منصبي».

السفير أمجد عبدالغفار

العاملون بـ «الاستعلامات» يرفضون استقالة رئيسهم.. ويهددون بالتظاهر

وكانت الهيئة قد أكدت أمس الأول فتح تحقيق في الصورة الظاهرة بعد اتضاح وجود خطأ إملائي فيها، إلى جانب احتوائها على صور لأجانب، وكانت الانتقادات الموجهة إلى الصورة التي جمعت 5 أشخاص بينهم 3 أجانب ومصحوبة بعبارة بها خطأ إملائي إذ جاء فيها «دستور كل المصرين» بدلا من «المصريين»، قد تعدت وسائل الاعلام المحلية لتصل الى الصحف العالمية مثل ديلي ميل البريطانية ولوس انجيليس تايمز التي أشارت الى وجود أجانب في الصورة الى جانب خلوها من أي وجود لنساء محجبات، رغم ارتداء معظم المصريات الحجاب، وهو ما فسرته الهيئة امس الاول بأن الخلفية تم تقديمها قبيل ساعات قليلة من بدء المؤتمر كتبرع من احدى الجمعيات الاهلية المصرية التي تقوم بالدعاية للدستور، مؤكدة أنها لا تنفي مسؤوليتها عن الخطأ، مشددة على استمرارها في العمل على تدارك كل الأخطاء والسلبيات مستقبلا.

وأضافت المصادر ان طلب الإعفاء الذي تقدم به رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، من رئاسة الهيئة للمستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية، هدفه إعفاء رئيس الجمهورية من أي حرج، خاصة بعد الحملة التي شنها البعض على الهيئة، بعد الأخطاء غير المقصودة.

وهو ما قاله عبدالغفار نفسه أمس لـ «اليوم السابع»، إنه اعترف بوجود أخطاء غير مقصودة في المؤتمر الصحافي، وإنه تحمل مسؤولية الاعتذار عنها، رغم توضيح أسبابها، لافتا إلى أن البعض استخدم هذه الأخطاء لتشويه الصورة التي ظهر بها المؤتمر، والذي شهد حضور أكثر من 63 مراسلا أجنبيا، وهو عدد كبير إذا ما قورن بحضور المراسلين الأجانب مؤتمرات سابقة، لافتا إلى أن الهجوم لم يقصد به الهيئة وإنما تشويه الخطوة المهمة التي وصلت إليها مصر من خلال إعداد الدستور للاستفتاء عليه، باعتباره الخطوة الأولى من خارطة المستقبل.

وقالت المصادر لـ «الأنباء» ان السفير عبدالغفار لايزال يعمل في مكتبه انتظارا لبت رئاسة الجمهورية في طلبه.

من جانبهم، أعرب العاملون بالهيئة العامة للاستعلامات عن بالغ استيائهم فور علمهم بنبأ تقديم رئيس الهيئة السفير أمجد عبدالغفار اعتذاره عن الاستمرار في منصبه.

وهدد العاملون بالهيئة في بيان لهم، بالتظاهر رفضا لهذا القرار، مؤكدين تمسكهم برئيسهم، وأشاروا في البيان إلى اعتزامهم توقف العمل، والاحتجاج داخل وأمام الهيئة لحين عدول رئيسهم عن قرار استقالته.

وأوضح العاملون أنهم سيصعدون من تظاهراتهم أمام كل مؤسسات الدولة، حال قبول هذه الاستقالة، وذلك بعدما اجتمعوا مع أعضاء النقابة الخاصة بهم للوقوف معا ضد هذا القرار.

برهامي: الدستور الجديد ليس به شيء مخالف للشريعة

القاهرة ـ العربية نت: قال د.ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية، إن محاكمة المدنيين عسكريا كانت موجودة في دستور 2012، مؤكدا أن لجنة الخمسين عدلت من تلك المادة وأصبحت تختص بمهاجمة المنشآت العسكرية وأفراد القوات المسلحة أثناء فترة عملهم.

وأعرب برهامي، خلال حواره ضمن برنامج «الحدث المصري» عبر شاشة «العربية الحدث»، امس الأول، عن استعداده لأي حوار مع من يدعي أن الدستور مخالف للشريعة.

وعبر نائب رئيس الدعوة السلفية عن حزنه الشديد لوصف البعض للدستور بأنه دستور كفر أو مخالف للشريعة، مشيرا إلى أنه لديه بعض الاعتراضات على الدستور، نافيا في الوقت نفسه تماما أن يكون فيه أي شيء «مخالف للشريعة».

وأكد برهامي أن مادة المساواة بين الرجل والمرأة لا تعني مطلقا المساواة بينهما في الميراث خلافا للشريعة، لافتا إلى أن مصطلح «السيادة للشعب» يعني حقه في انتخاب الرئيس والبرلمان، مشددا على أن كل تشريع يتم إصداره مخالفا للشريعة «باطل» بموجب الدستور المعدل.

وأوضح نائب رئيس الدعوة السلفية أن الدولة تواجه مخاطر ضخمة مثل الاحتراب الداخلي والتقسيم والتدخل الأجنبي، لافتا إلى أن الإخوان يقولون لهم إنهم سيخلفونهم في السجون بسبب مواقفهم الراهنة.

وأكد برهامي أن الإخوان يحاولون تعطيل دروسه الدينية ومؤتمراته السياسية، راجيا أن يعود شباب الإخوان إلى رشدهم باعتبار أنهم ليسوا أعداء.

وتابع: «لا أريد طلب حماية الأمن من اعتداءات الإخوان لكن لن أسمح لأحد بإيذائي، ولا أتمنى أن أعيش في بلدي في ظل حراسة من قوات الأمن».

وأشار إلى أن تكفير المخالفين «منهج خاطئ وظلم يعود على صاحبه بأكبر الضرر».

وأوضح نائب رئيس الدعوة السلفية أن ما بينهم وبين الإخوان هو مجرد خلاف في وجهات النظر، لافتا إلى أن «ما يروجه قادة الجماعة من اتهامات بحقنا خداع وتضليل».

وبين برهامي أنه ليس مسيطرا على حزب النور ولا على الدعوة السلفية، لافتا إلى أن الدعوة السلفية تربي أجيالها على نشر الإسلام الوسطي الصحيح وأن البعض يسعى لهدمها، على حد قوله.

وتابع: «نؤيد أي مبادرة للإصلاح لمنع تدمير الدولة أو تقسيم الجيش أو تدويل الأزمة الداخلية، ونرفض تماما أي تدخل خارجي في الأزمة السياسية الداخلية في مصر، وعلى طلاب الجامعات الحفاظ على مؤسساتهم التعليمية».

أخبار وأسرار مصرية

عشرات الطلاب بجامعة الأزهر يتظاهرون مطالبين بتعطيل الدراسة: تظاهر عشرات الطلاب من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة بجامعة الأزهر، امس مطالبين بتعطيل الدراسة إلى حين سقوط ما أسموه الانقلاب العسكري ورحيل حكومة الانقلابيين.

وأبلغت مصادر في جامعة الأزهر يونايتد برس انترناشونال بأن عشرات من الطلاب المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة وتيارات متشددة، أغلقوا الأبواب الرئيسية لكليتي التربية والتجارة في جامعة الأزهر ومنعوا زملاءهم وأعضاء هيئات التدريس من بدء اليوم الدراسي.

نسخ مزيفة من مشروع الدستور: ألقت أجهزة الأمن المصرية في جنوب القاهرة، امس القبض على أشخاص يقومون ببيع نسخ مزيفة من مشروع الدستور المصري المرتقب الاستفتاء عليه يومي 14 و15 من يناير المقبل.

وقال التلفزيون المصري، ان عناصر الأمن ألقت القبض على اثنين من العاطلين عن العمل في أحد ميادين مدينة 6 أكتوبر (جنوب القاهرة)، وآخر أعلى محور 26 يوليو، يقومون ببيع نسخ مزيفة من مشروع الدستور المصري المعدل، ويتضمن موادا لم يتضمنها المشروع، ويقومان ببيع النسخة بمبلغ 10 جنيهات (حوالي 1,5 دولار). وأوضح التلفزيون ان عناصر الأمن أوقفت الأشخاص الـ 3 واقتادوهم إلى أحد المقار الأمنية، حيث اعترفوا بأنهم يحصلون على نسخ مشروع الدستور من أحد الأشخاص بمحافظة بني سويف بسعر 7 جنيهات للنسخة، لافتا إلى ان عناصر الأمن ببني سويف داهمت منزل ذلك الشخص، لكنه لم يكن موجودا، وعثرت بداخل منزله على 850 نسخة مزيفة من مشروع الدستور، حيث تواصل أجهزة الأمن الجهود لتوقيفه.

40٪ نسبة الحجوزات برأس السنة في الأقصر: أعلن محمد عثمان نائب رئيس غرفة وكالات وشركات السفر والسياحة في محافظة الأقصر ان نسبة الإشغال السياحي بفنادق المدينة في فترة الكريسماس ورأس السنة والأعياد تتراوح ما بين 35 و40٪. وقال عثمان لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن هذه النسبة تمثل تطورا إيجابيا بالقياس إلى نسبة الإشغال في الشهور الماضية. وقال محمود العربي رئيس الإدارة المركزية لمطار الأقصر الدولي إن المطار يشهد ارتفاعا ملحوظا في أعداد الوافدين لزيارة آثار المدينة بجانب تشغيل عدد من خطوط الطيران المباشر بين الأقصر وبلدان أوروبية والتي كان آخرها قرار تشغيل رحلات مباشرة بين الأقصر ومدينة دوسلدورف الألمانية اعتبارا من يوم 23 ديسمبر الجاري.

باسم يوسف وصافيناز أكثر الشخصيات بحث عنها المصريون على غوغل عام 2013: أعلنت «غوغل» عن إصدار تقريرها السنوي الذي يرصد أهم عمليات البحث التي تم إجراؤها في مصر خلال عام 2013.

ووفق الشركة فقد أظهرت قوائم عمليات البحث الأكثر تداولا في مصر سيطرة الاهتمام بالأحداث السنوية مثل المسلسلات والبرامج التلفزيونية الشائعة خلال شهر رمضان، وكذلك نتائج الشهادتين الابتدائية والإعدادية، وغير ذلك من الأحداث.

كما كان مجال الترفيه عاملا كبيرا جذب انتباه المصريين هذا العام من خلال شخصيات مثل باسم يوسف، والراقصة الأرمينية الأصل صافيناز وغيرهما.

وجاء ترتيب الشخصيات الأكثر تداولا في مصر على النحو التالي:

1 ـ باسم يوسف
2 ـ صافيناز
3 ـ أحمد جمال
4 ـ محمد عساف
5 ـ عبدالفتاح السيسي
6 ـ صفوت حجازي
7 ـ زياد بهاء الدين
8 ـ عدلي منصور
9 ـ فرح يوسف
10 ـ بول والكر

باسم يوسف

صافيناز